الجمهورية التونسية

وزارة التربية

بلاغ

تتعرض وزارة التّربية إلى عملية تشويهٍ ومغالطاتٍ بهدف إرباك عملها وتوتير المُناخ العام لغايات معلومة، على غرار ما تم بَثُّهُ في برنامج بإحدى القنوات الفضائِيّة الخاصة، من محتوى متعلّق بالتّدقيق في الانتدابات والإدماج بوزارة التّربية، وتبعا لما صدر عن أحد الحاضرين من مغالطات للرّأي العام وتضليل للتّونسيّات والتونسيّين، تنفي وزارة التّربية المزاعم المتعلقة بخلع مكاتب إداريّة بمقرّها المركزّي، وتُؤكد أن عمليّات التّدقيق في المِلفّات تجري في ظروف عاديّةٍ وفي كنف التّعاون والشفافيّة.

كما تُذكّر أن إسناد الخطط الوظيفيّة، يخضع وجوبا إلى نصوص قانونيّة وتراتيب واضحة، وتأخذ بعين الاعتبار السّلطة التقديريّة لرئيس الإدارة، وفقا لمقتضيات الصالح العام وحسن سير المرفق العمومي، بعد توفّر الشروط القانونيّة المستوجبة وطبقا للأحكام الترتيبيّة الجاري بها العمل.

كما أن الوزارة تتعامل بكامل الجديّة مع كل ما يثار حول شبهات فساد تتعلّق بمنظوريها وذلك في كنف القانون واحترام المعطيات الشّخصيّة للأفراد، وقد تمّت في هذا الإطار إثارة عديد الدعوات القضائية لدى الجهات المعنية.

وتُطمئن وزارة التّربية عموم التّونسيّات والتّونسيّين أنها ماضية في نهج الإصلاح ولن تثنيها المحاولات البائسة عن العمل من أجل مدرسة متطوّرة.

وانطلقت وزارة التّربية في إجراءات تتبّع المعني بالأمر عدليًّا على خلفيّة تصريحاته الزّائفة والمضلّلة.